

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الثانية والسبعون

الجلسة العامة ١١٧

الاثنين، ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد لايتشاك (سلوفاكيا)

دورها القيم بوصفها محفلاً يتولى معالجة الطيف الكامل لشواغل العالم وتطلعاته.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

بيان الأمين العام.

وما ميّز الدورة الثانية والسبعين أيضاً الجهود الواسعة النطاق التي بذلتها الدول الأعضاء لتعزيز الأمم المتحدة نفسها. واتخذت الجمعية العامة قراراً بتحويل نموذج إدارة المنظمة وأعادتها هيكلية ركيزة السلام والأمن. والأهم من ذلك، اتخذت الجمعية قراراً بعيد الأثر يهدف إلى إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية (القرار ٢٧٩/٧٢). وبشر ذلك بأكثر التحولات طموحاً على صعيد الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة لتحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي منذ عقود. ومن شأن هذه التغييرات والإصلاحات، عندما تُنفذ بصورة كاملة، جعل منظمنا أكثر فعالية وكفاءة في سعيها إلى تحقيق السلام ومساعدة الدول الأعضاء على تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

ومن خلال هذا العمل، أظهر رئيس الجمعية العامة، ميروسلاف لايتشاك، قدراً كبيراً من المهارة في توجيه هذه الهيئة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي الأمين العام أنطونيو غوتيريش.

الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): أهنيئ صديقي العزيز، معالي السيد ميروسلاف لايتشاك، وجميع الممثلين على الاحتتام الناجح لأعمال دورة جدّ مثمرة. لقد كانت المناقشة العامة في أيلول/سبتمبر الأولى منذ أكثر من عقد من الزمن، التي تأخذ فيها جميع الدول الأعضاء الكلمة. وكان ذلك دليلاً على ترحيب القادة السياسيين بالمشاركة على أعلى مستوى، وعلى الإيمان بقيمة هذه الهيئة العالمية والفريدة. وانهمكت الدورة الثانية والسبعون بنشاط في معالجة جملة من المسائل تراوحت ما بين تغير المناخ وعدم التسامح إلى نزع السلاح والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وأثبتت الجمعية العامة مرة أخرى

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



N1828825 (A)



يتعلق الاتجاه الأول بالسلام، وفي هذا الصدد فإن ميثاق الأمم المتحدة قوي جدا. إذ يُلزمنا بإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحروب. ولكننا لم نف على الدوام بهذا الالتزام؛ لقد كنّا في الماضي مفرطين في الاكتفاء برد الفعل. وبينما كان لدينا حفلة سلام ووسطاء ممتازون، فإن المشكلة تمثلت في أن الأوان يكون قد فات في كثير من الأحيان بسبب الوقت الذي يستغرقه انتقالهم إلى عين المكان وأساسا، فإننا كنا نحاول حفظ السلام في وقت لم يكن هناك فيه سلام لحفظه، وكنا نغادر قبل الأوان، قبل أن نُبحث جذور النزاع بالكامل. غير أننا اعترفنا بذلك. وفي عام ٢٠١٦، اتخذت الجمعية العامة ومجلس الأمن القرارين الرائدتين ٢٦٢/٧٠ و ٢٢٨٢ (٢٠١٦)، على التوالي، واللذين يبيّنا نهجا جديدا يسمى "الحفاظ على السلام" ووجهها تركيزنا صوب العمل الوقائي.

وبعد ذلك، إبان هذه الدورة الثانية والسبعين، وجهنا انتباه قادة العالم إلى الحفاظ على السلام. وفي نيسان/أبريل، عقدنا أول اجتماع رفيع المستوى بشأن بناء السلام والحفاظ على السلام، وسمعنا استجابة قوية من رؤساء الوفود. إذ أبدوا تأييدهم القوي لهذا المفهوم الجديد، وشاركوا بتشاطير أفضل الممارسات واقتراح أفكار جديدة. وقد كان للجمعية العامة بالكامل دور أساسي في تحقيق ذلك. ولذلك، أعتقد أنه يوسعنا القول إننا سلطنا جميعا مزيدا من الضوء على هذا النهج الجديد لتحقيق السلام وأكسبناه مزيداً من الأهمية. ولكن ينتظرنا الكثير من العمل. فالحفاظ على السلام لا يمكن أن يكون مجرد مفهوم أو طموح؛ بل ينبغي النظر إليه كدليل عملي، يوجه العمل الحقيقي الذي نضطلع به يوميا على أرض الواقع.

والاتجاه الثاني الذي أود إبرازه اليوم يتعلق بكوكبنا. وأعتقد أن معظمنا قد أدركوا شيئا، هو أننا نعيش وقتاً عصيباً. وخلال المناقشة العامة السابقة، كان تغير المناخ أكثر البنود المدرجة في جدول الأعمال التي تمت الإشارة إليها. فقد تناوله في الواقع

إن لديه معرفة عميقة بجدول الأعمال الدولي ولطالما كان ملتزما بقوة بالتعاون بوصفه عنصرا حاسما لتحقيق النجاح، ولذلك، فقد اتخذ مجموعة واسعة من الخطوات للجمع بين الناس والشركاء الجدد في أعمال الجمعية. ولطالما كان حضوره يشيع الدفء والمودة في المكان وكانت أبوابه دائما مفتوحة، وكان عنصرا مكملا طيبا يخفف من صعوبة العمل الذي نقوم به.

وفي خطوة أخرى طبعت الدورة الثانية والسبعين، مضت الجمعية المضي قدما نحو تحقيق قدر أكبر من الشفافية عن طريق إجراء حوار غير رسمي للمرة الأولى على الإطلاق مع المرشحين لمنصب الرئيس. وأتطلع إلى العمل عن كثب مع الرئيسة المنتخبة ماريا فرناندا إسبينوزا غارسييس (إكوادور)، وهي رابع امرأة تتولى هذا المنصب. إن الجمعية العامة هي المحفل الذي لا غنى لنا عنه. وأشكر جميع المشاركين في الأعمال الناجحة للدورة الثانية والسبعين على التزامهم وعملهم الدؤوب، وعلى تمهيد السبيل لتحقيق المزيد من المكاسب فيما تبدأ الدورة الثالثة والسبعون غدا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام على بيانه.

وأود أن أدلي الآن ببياني الختامي.

سيكون هذا خطابي الأخير أمام الجمعية العامة وأود أن أكرّسه للتأمل في السنة التي مرّت بنا. ومع ذلك، سأجنب تعداد الإنجازات والأحداث. لقد أعد فريقنا تقريرا يتضمن هذه المعلومات وهو متاح على موقعنا الشبكي. وبدلا من ذلك، سأحاول أن أعطي تقييمي السياسي الخاص لما رأيته وسمعته بصفتي رئيس الجمعية العامة، وبذلك سأسلط الضوء على الاتجاهات الرئيسية الستة التي حدّدتها. وآمل بكل تواضع أن يلهم هذا الإسهام المزيد من الحوار بشأن هذه المسائل في المستقبل.

ويجب علينا أن نفعل المزيد من أجل حشد التمويل. ونحن بحاجة إلى إقامة شراكات جديدة، لا سيما مع القطاع الخاص. ولكنها لن تتحقق إلا من خلال التوعية والحوار المستدامين. والفرصة لن تظل سائحة إلى الأبد. لذا، فإن يتعين علينا أن نستيقظ من سباتنا قبل فوات الآوان.

سأنتقل الآن إلى الاتجاه الثالث الذي لاحظته، وهو تزايد قدرة الجمعية العامة على التكيف مع التحولات العالمية الرئيسية. ففي العامين ٢٠١٥ و٢٠١٦، تحدثت بعض الصحف والسياسيين، ولا سيما في الجزء الذي أنتمي إليه من العالم، عن أزمة الهجرة. وأصبحت الهجرة بالنسبة للآخرين، ولا سيما إخواننا وأخواتنا في أفريقيا، واقعا يوميا منذ فترة طويلة. ولكننا اتفقنا جميعا على شيء واحد - وهو أن الأمور لا يمكن أن تبقى على حالها. ومن ثم، لجأنا إلى الأمم المتحدة والجمعية العامة.

وأجرينا مناقشات كثيرة بشأن تحديات الهجرة غير النظامية، والفرص التي تتيحها الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية. وقررنا وضع إطار عالمي في نهاية الأمر. وتوصلنا هذا الصيف إلى الوثيقة الختامية لتلك المناقشات. وقد عملنا عملا مضنيا ولا يزال يتعين علينا بذل المزيد من الجهد بعد اعتمادها في المؤتمر الحكومي الدولي الأول لاعتماد الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، الذي سيعقد في المغرب في كانون الأول/ديسمبر. وأعتقد أن هذا يبين أن لدى آليتنا الدولية التي تديرها الجمعية العامة القدرة على التكيف والتفاعل. بل إنها مصدر للحلول لأي من المسائل المدرجة في جدول الأعمال العالمي تقريبا. وبوسع الجمعية العامة أن تضطلع بدور رائد للفكر العالمي نظرا لما تتمتع به من شرعية هائلة بفضل أعضائها ومراقبيها البالغ عددهم ١٩٣ دولة عضوا ومراقبا، فضلا عن مرونة جدول أعمالها.

٨٥ في المائة من رؤساء الدول والوفود، وأتوقع أن نرى اتجاهات مماثلة في الأسبوع المقبل. وفيما يتعلق بالبيئة، فقد شهدنا الكثير من الأحداث على مدى العام المنقضي. إذ تصدر اتفاق باريس بشأن تغير المناخ العناوين الرئيسية؛ وشهدنا الأعاصير تعصف بمنطقة البحر الكاريبي؛ وشهدنا الفيضانات ونوبات الجفاف تضرب المجتمعات في جميع أنحاء العالم، من أفريقيا إلى آسيا. إن المناخ يتغير بالفعل؛ إنها ردّة فعل الكوكب على ما نفعله وثمة حاجة حقيقية جدا إلى اتخاذ إجراءات. وقد سمعت عددا متزايدا من الأعضاء في الجمعية العامة يعبرون عن ذلك في خطاباتهم هنا في الأمم المتحدة.

وإلى جانب ذلك، فإن نهجنا المتعلق بالتنمية المستدامة آخذ في التطور. إذ انتقلنا من إطلاق دعوات عامة لاتخاذ إجراءات مستقبلية إلى تحديد خطوات ملموسة نحن بصدد اتخاذها في الوقت الحالي، أو ينبغي لنا اتخاذها. وحتى الآن، تطوع أكثر من ١٠٠ بلد لتشاطر أعمالها في إطار تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وفي الصيف المقبل، سنجري أول استعراض رئيسي لجميع جهودنا خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة.

وعلى الرغم من هذه الأخبار الجيدة، هناك أيضا جانب آخر للقصة. والحقيقة هي أننا ما زلنا نعيش في عالم غير متكافئ. فعادة ما تُبرم الاتفاقات الكبرى في قاعات كهذه على أيدي أشخاص مثلنا، ولكن الحاجة الحقيقية إليها تكمن هناك. وتلك الحاجة يحركها ناس يزرعون تحت وطأة الفقر؛ وهم من يشعرون بالآثار الحقيقية لتغير المناخ؛ ويتطلعون إلى المستقبل بقلق وخوف. ولذلك، فإن على الأشخاص من أمثالنا المجتمعين هنا الوفاء بالوعود التي قطعناها لأولئك الأشخاص هناك.

ولكن لا يمكننا أن نحقق أيًا من ذلك دون التمويل اللازم. وفي ظل الوضع الراهن، فإننا لسنا على المسار نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة أو أهداف اتفاق باريس.

الإجراءات وحدها أن تؤدي إلى تحقيق النتائج. ونحن بحاجة إلى التمويل أيضا، وأعتقد أنه اتجاه آخر. وعموما، فإن هناك تزايدا في الإقبال على الإصلاح والابتكار. وبالرغم من علو سقف توقعاتنا وطموحاتنا، فلن يتسنى لنا دائما بلوغها بسبب افتقارنا إلى الميزانية اللازمة لتحقيقها. ولذلك أعتقد أن هذه المسألة ما تزال بحاجة إلى مزيد من المناقشة. ولكن لا يمكنني الحديث عن مقترحات الإصلاح بدون الإشادة بالأمين العام. وقد كان من دواعي سروري أن أعمل معه في هذا العام. وأعلم مدى الحاجة إلى قيادته وتقديرنا لها في هذه الأوقات العصيبة. وأنا على ثقة من أن هذه الهيئة ستؤيد الجهود التي يبذلها لكفالة الدور المحوري الذي تضطلع به للأمم المتحدة في ظل عالم متغير.

وأود الآن أن أتكلم عن الإصلاح داخل الجمعية العامة نفسها. وقد استمرت عملية التنشيط هذا العام وكذلك نتائجها. وشهدنا بعضها عمليا وبشكل ملموس في حزيران/يونيه الماضي بانتخاب خلفي في المنصب. وقد حدث ذلك للمرة الأولى عن طريق نظام الحوارات التفاعلية مع الدول الأعضاء، وأمل أن تستمر هذه العملية. وأود أن أغتنم هذه الفرصة مرة أخرى لكي أهنئ الرئيسة المنتخبة، معالي السيدة ماريا فرناندا إسبينوزا غارسيس، وأتمنى لها كل التوفيق في الدورة المقبلة.

ومع ذلك، فلا يمكننا الحديث عن اتجاه الإصلاح هذا دون الإشارة إلى إصلاح مجلس الأمن. وبالتالي، أود أن أتشاطر أحد الآراء ذات الصلة مع أعضاء الجمعية العامة. وبصفتي الرئيس، فقد تلقيت العديد من الدعوات إلى زيارة البلدان. وبذلك سافرت إلى ٢٨ بلدا، وفي جميع تلك الحالات طرحت عليّ أسئلة بشأن إصلاح مجلس الأمن. وتلك عملية تقع على عاتق الدول الأعضاء. وأود أن أتشاطر معكم ما رأيته خارج هذا المبنى. إن عمل مجلس الأمن مسألة حياة أو موت بالنسبة للكثير من الناس. واستنادا إليه يصدر الحكم على المنظمة بمرمتها. وإذ نقرر كيفية المضي قدما فإن أنظار العالم كله تتطلع إلينا.

ولكن الحقيقة هي أننا لم نشهد معدلات تغير مثل هذه من قبل. فالتغير يحدث بوتيرة أسرع من أي وقت مضى، ولا يمكن للجمعية العامة أن تتخلف عن الركب. وبوصفها الهيئة الأكثر تمثيلا، فإنه يجب عليها أن تكون في طليعة الركب أو أن تواكب التغير على الأقل على وجه السرعة. ويكتسي هذا الأمر أهمية بالغة، لا سيما وأن المسائل مثل الذكاء الاصطناعي وحماية البيانات ومستقبل العمل قد أصبحت تشغل حيزا أكبر في حياتنا اليومية. ولكن لن يتسنى للجمعية فعل ذلك من داخل قاعاتها وحدها، بل لا بد لها أن تستمع إلى الأشخاص الموجودين في الميدان - إلى العلماء والأكاديميين والفنيين والبرلمانيين والصحفيين والشباب. فأولئك هم الأشخاص الموجودون هناك والذين يشهدون التغيرات لحظة حدوثها مباشرة. ويجب أن يكونوا قادرين على رواية قصصهم والتعبير عن آرائهم في مثل هذه القاعة، وإلا سنجد أنفسنا لاهئين وراء الجهات الفاعلة الأخرى التي تأخذ بزمام الخطاب والمبادرة.

ويتمثل الاتجاه الرابع الذي أود التحدث عنه اليوم في الإصلاح. فلا مناص من تطوير الأمم المتحدة، ولا مناص من تمكينها من التكيف مع المتغيرات. ويجب على الأمم المتحدة أن تعد العدة وأن تكون على أهبة الاستعداد للعمل في العالم المحيط بها. تلك أمثلة للعبارات التي استمعنا إليها في المناقشة العامة في العام الماضي. وفي الدورة الثانية والسبعين، أصدر الأمين العام مقترحات بشأن الإصلاح في مجالات ثلاثة: السلام والأمن، والإدارة، والتنمية. ومنذ ذلك الوقت قررت الجمعية العامة النهوض بتلك المجالات الثلاثة. ولا شك أن تلك قد كانت خطوة إلى الأمام.

بيد أنني أود استغلال منصتي هذه اليوم لتسليط الضوء على أحد التحديات المحتملة. إن بوسعنا جميعا القول والإعراب عن رغبتنا في الإصلاح. بل يمكننا أن نتخذ القرارات المؤيدة لكل عملية من عمليات الإصلاح. غير أنه ليس بوسع هذه

الاتجاه ليس إيجابيا أيضا. وأرى أن تعددية الأطراف نفسها أصبحت في خطر. لقد أنشأنا هذا النظام الدولي في عام ١٩٤٥ بوصفه استجابة مباشرة لأهوال الحرب العالمية الثانية. وللأسف فقد تآكلت بعض مبادئه الأساسية من تحت أقدامنا. فعلى سبيل المثال، اتخذنا قرارات من قبل سبعة عقود ضد الاستبعاد، وبذلك أصبحت الأمم المتحدة المنظمة الأكثر شمولاً في العالم، إذ تبلغ عضويتها ١٩٣ دولة. ومع ذلك فإننا نشهد الآن عودة إلى أندية الماضي الحصرية الخالصة. ونشهد أيضا تفضيلاً للنزعة الثنائية، بينما تشجع التحالفات الصغيرة بشكل خطير.

وقررنا في عام ١٩٤٥ أيضا أن مجموعة موحدة من القواعد يجب أن تجمع بينها.

ومع ذلك، فإن نظامنا القائم على القواعد يتعرض للهجوم الآن. إذ يبدو أن البعض مستعد للعودة إلى عالم حيث يضع تلك القواعد الأقوى. لقد أدركنا في نهاية المطاف، بعد الحرب العالمية الثانية، أنه لو اتبع كل بلد جدول أعماله، لكننا قد تعرضنا جميعا لخطر التدمير، ولكن إذا عملنا معا، بدلا من ذلك، يمكننا أن نمضي جميعا.

أما الآن، فيبدو أننا قد نسينا ذلك. ومن الواضح أننا نعيش في عالم يتسم بالتعقيد وعدم اليقين. ولذلك السبب، فإن من المغري العمل منفردين، ونتوقع رافعين الجدارات، للتركيز على قدراتنا الدفاعية وجعل كل الآخرين يدافعون عن أنفسهم. ويرسخ بعضنا لهذا الإغراء، ولكن التاريخ يخبرنا أن ذلك ليس هو السبيل للمضي قدما. في الواقع، هو يخبرنا بأن ذلك قد يكون طريق العودة إلى عالم اعتقدنا أننا لن نراه مرة أخرى. لا يزال هناك متسع من الوقت للتصدي لهذا الاتجاه. وآمل أن لا يتعين علينا أن ننتظر كارثة لتعلمنا أن تعددية الأطراف هي السبيل الوحيد.

أعتقد أننا نقف عند مفترق طرق، وعلينا أن نختار بعض الخيارات الصعبة. بوسعنا أن نختار حياة أفضل للجميع، ويمكننا

وبذلك، فإن الاتجاه الخامس الذي أود تسليط الضوء عليه اليوم ليس جديدا، لأنني أرى بصراحة ضيق حيز الحوار، وهذا ما يبعث على الشعور بالقلق. وقد أنشئت المنظمة بأسرها على الحوار، وكان القصد وراء هذه القاعة أن تكون مكانا تستطيع فيه القوى العالمية التحدث إلى بعضها بعضا عبر اختلافاتها بدلا من نقل تلك الاختلافات إلى ساحة المعركة. ولا شك أن الحوار يؤدي إلى النتائج. وشهدنا لهذا السبب في شباط/فبراير فريفا كوريا مشتركا يشارك في الألعاب الأولمبية الشتوية. ولهذا عاد السلام إلى كولومبيا بعد خمسة عقود من الحرب، وللسبب نفسه لم تتحول الاضطرابات السياسية التي شهدتها غامبيا في كانون الثاني/يناير من العام الماضي إلى أعمال عنف. ولكن لا بد أن يكون الحوار حقيقيا حتى يؤتي ثماره.

ولا أعتقد أن باستطاعتنا إجراء حوار حقيقي بأن نجمع المعارضين ونخرس أصواتهم، أو بأن نتمسك بنصوص معدة مسبقا أو أن نواصل تكرار الموقف نفسه مرة تلو الأخرى. ومن المؤكد أيضا أن الحوار الحقيقي لن يحدث برفض المشاركة فيه في المقام الأول. فما الذي سيحدث إذا قلنا جميعا أننا لن نتكلم إلا مع أولئك الذين يتفقون معنا أو إذا استبعدنا جميع من يخالفوننا الرأي، أو إذا كنا صم الآذان وكثيري الصراخ لنخرس أصوات الآخرين؟ عندئذ ستعم الفوضى وتصبح المنظمة بالية وعفا عليها الزمن. وستتحول خلافاتنا إلى عداوات بل إلى نزاعات. ولن يفضي بنا ذلك عموما إلى أي شيء. ولذلك فإن الحوار جزء من إنسانيتنا. وربما عودنا المناخ السياسي الحالي على الميل إلى مناجاة الذات، بيد أنني أرى أن غريزة الحوار فينا أشد عمقا وآمل أن تسود.

وبذلك أصل إلى الاتجاه النهائي الذي أود التركيز عليه اليوم، ألا وهو تعددية الأطراف. فالحوار يتعلق بالطريقة التي تتفاعل بها، في حين تشير تعددية الأطراف إلى من تتفاعل معه وإلى الشكل الذي نستخدمه في ذلك التفاعل. إلا أن هذا

أعرب أعضاء الجمعية العامة عن شكرهم للرئيس لايتشاك بالتصفيق.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بينما نصل إلى نهاية الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة، أدعو الممثلين إلى الوقوف مدة دقيقة مع التزام الصمت للصلاة أو التأمل، بحسب ما جرت عليه العادة.

التزم أعضاء الجمعية العامة الصمت الدقيقة للصلاة أو التأمل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقاً لقرار الجمعية العامة ٣٠٥/٧٠، المؤرخ ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، أدعو الآن معالي السيدة ماريا فيرناندا إسبينوسا الرئيس المنتخب للجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين، إلى أداء اليمين.

الرئيس المنتخب (تكلم بالإسبانية): أُعلن رسمياً أنني سأعمل بأمانة وبكل ولاء وحكمة وضمير على تأدية واجباتي وممارسة مهام كرئيس للجمعية العامة للأمم المتحدة، وأني سوف أؤدي هذه المهام وأنظّم سلوكي واضعاً نصب عيني مصالح الأمم المتحدة وحدها وممثلاً لأحكام ميثاق الأمم المتحدة ومدونة قواعد السلوك لرؤساء الجمعية العامة، دون أن ألتمس أو أقبل أي تعليمات فيما يتعلق بأداء واجباتي من أي حكومة أو أي جهة أخرى خارج المنظمة.

اختتام الدورة الثانية والسبعين

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود الآن أن أدعو الرئيس المنتخب للدورة الثالثة والسبعين للالتقاء بي على جانب المنصة لتسليمه المطرقة.

أعلن اختتام الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة.

رفعت الجلسة الساعة ٣٥/١٥.

أن نسلك الطريق حيث تتزايد أوجه التفاوت والوعود التي لا يتم الوفاء بها. ونستطيع أن نختار نهجاً جديداً للسلام أو يمكننا أن نسلك الطريق الذي سيجلب المزيد من المعاناة البشرية. يمكننا تحويل الاتجاهات الحالية إلى فرص - من تنقل الناس إلى ما يجري من تغير مناخي - أو يمكننا التخلي عن الطريق الخطأ ومواجهة بعضنا البعض بدلاً من العمل معاً.

أعتقد أنني سأختتم بياني هنا. إذ لدي الكثير من الأشخاص الذين يتعين شكرهم على ما قاموا به من عمل خلال العام الماضي - كثيرون جداً، في الواقع - سأحتفظ بذلك وأقوم به في وقتي. وبدلاً من ذلك، أود أن أختتم كلمتي بالقول أنه من دواعي الشرف والامتياز أنني خدمت رئيساً للجمعية العامة وممثلاً لدولها الأعضاء في العام الماضي. وقد يكون هذا آخر خطاب لي، ولكن لن تكون المرة الأخيرة حيث تراني الجمعية. في الواقع، سأعود في الأسبوع المقبل، وأشغل مقعداً من هذه المقاعد.

أود أن أختتم بياني باقتباس من نيلسون مانديلا: وقد جاء في خطابه الأخير أمام الجمعية العامة.

”سيظل يحدوني الأمل في ظهور جيل من الزعماء في بلدي ومنطقتي، في قارتي وفي العالم، لن يسمحوا بأن يُنكر على أحد حريته كما أنكرت علينا؛ ولا أن يحوّل أحد إلى لاجئ، كما حوّلنا؛ ولا أن يحكم على أحد بأن يجوع كما حكم علينا؛ ولا أن يُجرد أحد من كرامته الإنسانية كما جُردنا.“ (A/53/PV.7، الصفحة ١٧)

إن المخاطر كبيرة. ويلزم أن نسلك الطريق الصحيح. وللقيام بذلك، سنحتاج إلى قيادة. كما سنحتاج إلى رؤية. ويحدوني الأمل في أننا سنرى كليهما الأسبوع المقبل عندما يجتمع رؤساء دولنا وحكوماتنا في هذه القاعة. وأتمنى للأعضاء حظاً سعيداً في الدورة الثالثة والسبعين وفي السنوات المقبلة للأمم المتحدة.